

8/ Apr 92 / دة / يمون

لبنان ضحية مجلس الأمن بقلم العميد ريمون أده

لم يشترك لبنان في الحرب ضد اسرائيل، سواء عام ١٩٦٧ او عام ١٩٧٣. سوريا، على العكس، خسرت الجولان عسكريا مرتين. ومع ذلك، اجتاحت القوات الاسرائيلية لبنان، من دون اي سبب مشروع، في تاريخ ١٥ اذار ١٩٧٨ وفي تاريخ ٦ حزيران ١٩٨٢. في تاريخ ١٩- اذار ١٩٧٨، اصدر مجلس الأمن:

- القرار الرقم ٤٢٥ الذي يطلب من اسرائيل ان تسحب قواتها من دون تأخير من الاراضي اللبنانية.
- القرار الرقم ٤٣٦ (المادة ٤ - الفقرة د) الذي ينص على ان "القوة (قوة الامم المتحدة في لبنان) تزود اسلحة دفاعية. ولا يمكنها استعمال القوة الا في حال الدفاع المشروع. تدخل في حال الدفاع المشروع مقاومة كل محاولة لمنعها بالقوة من تنفيذ مهماتها التي كلفها اياها مجلس الأمن... يجب ان يكون في وسع القوة العمل كوحدة عسكرية متماسكة وفعالة".
في تاريخ ٦ حزيران ١٩٨٢، اصدر مجلس الأمن القرار الرقم ٥٠٩ الذي "يفرض على اسرائيل ان تسحب فوراً ومن دون شرط جميع قواتها العسكرية حتى حدود لبنان المعترف بها دولياً".

على رغم ذلك، منذ اكثر من اربعة عشر عاماً، لم تتمكن القوة الدولية من الحصول على انسحاب القوات الاسرائيلية ولم تعتبر نفسها ابداً في حال الدفاع المشروع على رغم المقاومة التي لم تنفك تبديها لها القوات الاسرائيلية من جهة اخرى، تجدر الملاحظة:

١ - ان لبنان مرتبط مع اسرائيل باتفاق المنة تاريخ ٢٣ اذار ١٩٤٩، الذي لا يزال ساري المفعول.

٢ - ان لبنان غريب عن القرارين الرقم ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٢٨ (١٩٧٣)، المتعلقين، منذ حصول كمب ليفيد، بسوريا والاردن والشعب الفلسطيني. تقتضي الاشارة الى انه حتى اليوم، لم يحصل اتفاق على معنى النص الوارد في القرار الرقم ٢٤٢:

"انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من الاراضي المحتلة أثناء النزاع الأخير".

في مطلق الاحوال، لم يكن على لبنان ان يشترك في "مؤتمر السلام" الذي انعقد في مدريد وفي واشنطن، وليس عليه ان يفعل ذلك مجدداً في واشنطن، في تاريخ ٢٧ نيسان المقبل، لان المشروع الاميركي المشار اليه يشتمل على حل اجمالي لنزاع الشرق الاوسط مبني فقط على القرارين ٢٤٢ و٣٢٨. ليس على لبنان ان ينتظر حل المشكلة الفلسطينية كي يحصل على تحرير ارضه من القوات الاسرائيلية والسورية وغيرها.

ما دام في وسع القوة الدولية استعمال القوة في حال الدفاع المشروع، يقتضي على مجلس الأمن ان يعطيها الامر بتطبيق القرار ٤٢٦ بخنافيه، لكي يتم انسحاب القوات الاسرائيلية حتى الحدود اللبنانية - الاسرائيلية. عندما يتم ذلك، ينهضي على الجيش السوري ان ينسحب - على رغم الطائف - من جميع الاراضي اللبنانية، اذ لا يعود هناك اي مبرر لبقاء هذا الجيش بهد انسحاب القوات الاسرائيلية.

ويجب تأليف حكومة جديدة من رجال نوي ماض نظيف، من نوي الكفاية والخبرة، تعيد الامن الى البلد كاملاً، قبل أي شيء آخر. عندها يمكن ان تجري انتخابات حرة ونزيهة، في مهلة الستين يوماً (المادة ٢٤ من الدستور) التي تسبق موعد حلول اجل ولاية المجلس الحالي المؤلف من ١٠٦ نواب المقرر في ٣١ كانون الاول ١٩٩٤.

ما دام الجيش السوري على جزء ما من الاراضي اللبنانية، يستحيل اجراء انتخابات حرة ونزيهة.

يستخلص مما تقدم اعلاه، ان القرارين ٤٢٥ و٤٢٦ يتمتعان قانوناً بالصفة الاكراهية، على رغم انهما غير مبنيين على الفصل السابع من شرعة الامم المتحدة.

اخيراً، على الولايات المتحدة، حليفة اسرائيل، والمتممة بتطبيق القانون الدولي، ان تتدخل لدى مجلس الأمن، كي يتم تنفيذ القرارين ٤٢٥ و٤٢٦ بدقة وفي اسرع ما يمكن من الوقت، من اجل تحقيق السلام في المنطقة.

العميد ريمون أده